دور مؤسسات التعليم العالي الأهلي في تنمية المجتمع

أ.د. محمد الظاهر الطيب

قسم الصحة النفسية - كلية التربية – جامعة طنطا

إن تنمية المجتمع في ظل ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وفي إطار العولمة امتدت محاورها لتشمل إلى جانب المنتج السلعي ، المنتج البشري فيما يطلق عليه التنمية البشرية والعلاقة بين المنتج السلعي والمنتج البشري علاقة تبادلية تفاعلية فالمنتج البشري يلعب الدور الرئيسي في تطوير المنتج السلعي ، والمنتج السلعي يعمل بدوره على فتح آفاق جديدة أمام العقل البشري وهكذا .

وفي ظل العولمة ، تتلاشى الحدود والمسافات ، وحتى الزمن ويصبح العالم كله قرية كونية واحدة ، وفي هذا العالم يصبح من يملك المعرفة يملك الثروة ويملك القوة بمعنى أن يملك المعرفة حسب قول الفين توفلر يملك العالم .

وفي هذا الإطار لا يكون معايير الجودة محلية أو إقليمية ولكنها تصبح عالمية ، فالمنتج السلعي يخضع لمنافسة عالمية وكذلك المنتج البشري يخضع أيضاً لمنافسة عالمية.

فالسوق السلعية مفتوحة على مصاريعها أمام المنتجات من كل دول العالم ومن يقدر على المنافسة يستطيع البقاء . وكذلك الحال بالنسبة لسوق العمل في التخصصات المختلفة فهي مفتوحة أيضاً على مصاريعها أمام الكفاءات من كل دول العالم ، ومن يقدر على المنافسة من هذه الكفاءات هو فقط الذي يستطيع البقاء .

وإذا كانت تقارير البنك الدولي تشير إلى أن سوق العمل على مستوى العالم لن تستوعب أكثر من 30 % إجمالي عدد السكان القادرين على العمل في هذا العالم فإن حوالي 70 % من سكان العالم سوف ينضمون إلى جيوش البطالة .

وسوف يكون نصيب الدول الأقل تقدماً من نسبة البطالة أكبر بكثير من نصيب الدول المتقدمة بمعنى أن سوق العمل في دولة من دول العالم الثالث سوف تحل مشكلة البطالة في دول أخرى أكثر تقدماً .

من هنا ... وإنكار العولمة أو التناطح معها بلا وعي ، هو تخلف في التفكير ونقص في التدبير ، وإنكار للواقع ، وموقف سلبي لا يلغي واقعا ولا يضيف جديداً ...

والتسليم بالعولمة أولى خطوات التعامل الإيجابي والعلمي معها والتخطيط السليم لمواجهتها ، والعمل الشاق الذي يتعين حشدها لبناء قوتنا الذاتية والتسليح بالقدرات والخبرات اللازمة لعصر جديد وللتعامل مع الواقع الجديد باليات مناسبة وبعده أحسنا إعدادها من عالم ومعرفة وتكنولوجيا متقدمة. هي أدوات العصر وأسلحة المستقبل (حسين كامل بهاء الدين ، دار المعارف 2000 ص 109 – 110) ومما لا شك فيه أن التعليم يتحمل مسئولية هائلة في تحقيق التنمية التي نرجوها ، والتنمية الشاملة ، التنمية بمعناها الواسع التي تشمل كل جوانب الحياة، التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف ، ورعاية

تدعيم ، وعظيم للقوى البشرية ، وللخبرات والقدرات التي يملكها الإنسان ، وتوجيهها بما يخدم هذا الإنسان نفسه ، وفي إطار المجتمع الذي يعيش فيه ، كما تشمل التنمية كذلك ، التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وكل ما يدعم نواحي أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة. وإذا نظرنا إلى التجارب الإنسانية الناجحة التي نمت في العقود الماضية ، والتي حققت تقدماً ملموساً ومحسوباً في كافة هذه المجالات ، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

ونحن نجد الصراع في عالم اليوم هو سباق التعليم ولعل " ارنولد توينبي " قد لخص ذلك في مقولته الشهيرة " إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة .

وفي حديث للتلفزيون الإسرائيلي أشار " شيمون بيريز " إلى أنهم يكرسون الدولة اليهودية ، وإن دولاً قريبة منهم تكرس الدولة الإسلامية ، وقال " فإذا كانت الدولة التي تكرس الدين الإسلامي في هذه المنطقة تملك الثروات الطبيعية والبترولية ، فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم ،وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها، وإتاحة التعليم الجامعي لكي فتى وفتاة في إسرائيل " (حسين بهاء الدين 1997، ص17).

وتشير الإحصاءات على مستوى العالم أن نسبة من يتلقون تعليماً جامعياً في الشريحة العمرية من 18- 23 سنة يبلغ 64 % في الولايات المتحدة الأمريكية و 63 % في كندا و62 % في فلندا وأكثر من 50 % في اليابان ومن 30 % - 40 % في معظم دول أوروبا وفي إسرائيل 35,5 % وفي مصر مازالت النسبة 19 % وفي ظل هذه المؤشرات يبرز دور الجامعة بشكل واضح ، وإذا كانت الجامعات الحكومية ليس بوسعها استيعاب الإعداد المطلوبة كلها. فلا مناص من أن تقوم الجامعات الأهلية بجزء من هذا الدور .

ولعلنا لا نحتاج إلى التأكيد على أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأهلي الممولة من رأس المال الوطني تؤدي دورها في خدمة رأس المال الذي يمولها ، فهي التي تمده بالكفاءات اللازمة وفق متطلبات وشروط يتم وضعها بدقة ، وهي في نفس الوقت التي تجرى البحوث والدراسات التي تعود بشكل مباشر لتنمية رأس المال الذي يعمل على استمرارها .

ولكن مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية على حد سواء تعمل جاهدة في أداء أدوارها تلك في ظل كثير من التحديات خاصة عندما تكون هذه الجامعات جزءاً من منظومة التعليم في دولة نامية .

ومن أهم هذه التحديات :

1- التحدي التكنولوجي :

فمن المعروف أن التطور التكنولوجي يتزايد ويتلاحق في شتى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها ، ولن يستطيع ملاحقة هذا التطور التكنولوجي إلا من تم إعداده إعداد جيداً في ظل تعليم جامعي فاعل . وهنا يبرز دور الجامعة في إنتاج التكنولوجيا المتطورة التي تخدم المجتمع .

والتقدم التكنولوجي خلال الثورة الثالثة أو الموجة الثالثة التي عبر عنها " الفين توفلر " يجعل الإنسان عاجزاً عن ملاحقته مقارنة بالثورتين السابقتين الثورة الأولى (الزراعية) التي غيرت وجه العالم خلال 8000 عام ثم الثورة الثانية (الصناعية) التي غيرت وجه العالم خلال 400 عام في حين نجحت الثورة الثالثة (ثورة المعلومات والتكنولوجيا) في تغيير وجه العالم خلال 40 عام فقط ، وإذا جاز لنا أن نصف الإنتاج خلال الثورة الصناعية بأنه إنتاج الوفرة وكثافة العمالة فإننا نستطيع أن نصف الإنتاج في عنصر المعلوماتية والتكنولوجيا بأنه " كثيف المعرفة " ومعنى ذلك أننا انتقلنا من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة .

ولقد أصبحت الميزة الحقيقية الآن هي التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة المتقدمة ولم تعد اليد العاملة بشكلها التقليدي تشكل ميزة حقيقية حيث أصبح الحاسوب والإنسان الآلي بديلين حقيقيين ، بل أكثر كفاءة ، ولعل تجربة اليابان في صناعة السيارات أكبر دليل على ذلك .

2- تحدي اتفاقيات الحاث :

وتعني به اتفاقيات التعرفة والتجارة والتي خلقت تحدياً رئيسياً هو زيادة حدة المنافسة المحلية والعالمية ففتحت الأبواب على مصاريعها أمام المنتج الأجنبي المستورد لينافس المنتج المحلي ، ومن هنا يكون دور التعليم العالي هو مدخل تنمية الموارد البشرية اللازمة واستيعابها لضمان الجودة الشاملة في كل من المنتج البشري والمنتج السلعي .

وفي ظل هذه الاتفاقيات لا تكون معايير الجودة الشاملة محلية ولا إقليمية ولكنها تصبح عالمية. المنتج البشري شأنه في ذلك شأن المنتج السلعي ، كلاهما يخضع للمنافسة العالمية. ومعنى ذلك أن يكون هذا المنتج قادراً على المنافسة ومن ثم الاستمرار والبقاء وإلا فإنه سوف يتوارى ويتراجع ، بل وقد يكون مصيره الزوال .

3- تحدي تزايد النفوذ الدولي :

يمكن النظر إلى المجتمعات المختلفة على أنها تنقسم إلى قسمين بعضها فاعل ومبادر proactive وبعضها الآخر يسلك وفق رد الفعل Reactive وتؤثر ثورة المعلومات وثورة الاتصالات تأثيراً فعالاً يجعل العالم وحدة متكاملة فالكل يدخل دائرة العولمة ولكن بعض المجتمعات تدخل الدائرة كفاعل وبعضها الآخر يدخل مفعولاً به .

هنا يكون التعليم هو المشروع الرئيسي الذي تستند إليه كل مقومات تعظيم الاستثمارات وزيادة الإنتاج .

ومما يلفت النظر أنه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة فإن نفوذ الدولة يتضاءل أمام استثمارات وافدة من شركات يطلق عليها متعددة الجنسيات من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه التغيرات تسمح بهامش أوسع من الاستقلال غير المسبوق للأفراد ، مما يسمح في بعض الأحيان بتزايد النفوذ الدولي ، وتنقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية والثقافية .

4- تحدي التلوث البيئي :

إن تحدى البيئة يعد أحد التحديات الخطيرة التي تواجه العالم أجمع خلال الموجة الثالثة . ومن هنا كان على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أن توجه اهتمامها لحل المشكلات المتعلقة بالماء والهواء والتربة .

ومما لا شك فيه أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في التعرف على مشكلات التلوث البيئي لأن المشكلات البيئية هي بالدرجة الأولى مشكلات سلوكية تتطلب تدخل التعليم ببرامجه لتحويل المعلومات إلى مهارات سلوكية تؤدي إلى معالجة هذه المشكلات أو تجنب حدوثها .

ومن هنا فإن البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تتوجه نحو حل مشكلات التلوث ضمن خطط محددة منها على سبيل المثال :-

أ - وضع الخطط البحثية المنظمة التي تتناول قضايا البيئة ومشكلاتها .

ب- التعريف بالقواعد العلمية التي ينبغي اتباعها لحماية الأرض من التصحر ومكافحة التلوث الناتج عن التوسع الصناعي ، وكذلك معالجة النفايات .

ج- وضع خطط مدروسة لمنع تحول الأرض الزراعية إلى مناطق سكنية أو صناعية .

د - دراسة الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على مصادر المياه من حيث كم المياه ونظافتها .

هـ الحفاظ على التوازن البيئي الطبيعي والذي يصيبه الخلل نتيجة للاستثمارات غير المدروسة والتوسيعات العمرانية المفاجئة وزيادة الإنتاج على حساب هذا التوازن .

5- تحديات تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي :

إن التنافس بين مؤسسات التعليم العالي أصبح عالمياً بعد أن كان محلياً ثم إقليميا ومن هنا فإن معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي أصبحت خاصة لمحكات عالية المستوى. وتتمثل تحديات تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي في محاور أساسية منها:

أ) جودة الطالب الجامعي :

ولا بد هنا أن نشير إلى الأعداد التي تعرض له الطالب في مرحلة التعليم قبل الجامعي والذي يمثل المدخلات بالنسبة للتعليم الجامعي ويدخل في ذلك إتقان اللغة القومية واللغات الأجنبية وإتقان مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة كمصدر للمعرفة وذلك فضلاً عن البناء المتكامل لشخصية الطالب مما يمكنه من حسن الاختيار بالنسبة لمجال الدراسة والتخصص المرغوب ، بحيث تلتقي الميول مع القدرات

ب) جودة البرامج التعليمية :

والبرامج التعليمية داخل الجامعة تقع في دائرتين أحدهما الحد الأدنى من الخبرات والمعلومات والمهارات اللازمة لإعداد هذا الطالب في مجال دراسته والدائرة الثانية استقلالية الجامعة وتكوين مدراس علمية متميزة ومتباينة داخل الجامعات مما يحتم اختلافاً

في المضمون والمحتوى وكثير من التفصيلات والتطبيقات بما يحقق التلاؤم مع الاحتياجات المحلية والإقليمية والبيئية فكلية الطب على سبيل المثال في جنوب الوادي بمصر لا بد وأن تهتم بطب المناطق الحارة وهكذا ..

ج) جودة عضو هيئة التدريس :

أن عضو هيئة التدريس هو محور أساسي من محاور العملية التعليمية وإذا جاز لنا القول بأن دور عضو هيئة التدريس قد تغير ولم يعد هو ناقل المعرفة ولم يعد دوره محصوراً في تحميل تلاميذه خزائن المعرفة ولكن أصبح عليه أن يسلم تلاميذه فقط مفاتيح المعرفة . عليه أن يعلمهم كيف يفكرون وكيف يبدعون وكيف يتحاورون وكيف يتساءلون، عليه أن يعلمهم كيف يعلمون أنفسهم . ذلك لأن الوقت والجهد لا يمكنان من أن ينقل المعرفة إلى تلاميذه ، تلك المعرفة التي تشير كثير من الدراسات أنها تتضاعف كل 18 شهر .

كل ذلك إلى جانب أن عضو هيئة التدريس هو ممثل المجتمع بقيمة وتقاليده ومثله فهو القدرة والمثل الأعلى ودوره لا ينحصر فقط في الجوانب العلمية ولكنه يتخطى لك إلى التأثير المستمر في التشكيل القيمي والشخصي لطلابه .

د) جودة طريقة التدريس :

إن المطلع على برامج التعليم في جامعاتنا العربية يطمئن تماماً إلى أنها لا تقل جودة أو تقدماً على البرامج التي تقدمها الجامعات المتقدمة في دول العالم كله ، بل أن هذه البرامج المتطورة متاحة أمام الأساتذة وأمام الطلاب على شبكات المعلومات (الانترنيت) وفي أقراص الليزر المضغوطة وغيرها فالحصول عليها مسألة ميسورة ولكن المشكلة تكمن في بعض مجتمعاتنا وبالتالي في بعض جامعاتنا على اعتماد العملية التعليمية على ثلاثية التلقين والحفظ والاسترجاع مما يفتح الباب واسعاً أمام ثلاثية أخرى هي الدروس الخصوصية والملخصات السريعة والغش في الامتحانات وتصبح العملية التعليمية كما قال " باولو فيريري " الأستاذ يفكر والتلاميذ لا يفكرون ، الأستاذ يخطط والتلاميذ ينفذون ، الأستاذ يتكلم والتلاميذ يسمعون ، الأستاذ يملى والتلاميذ يكتبون ...

إن جودة العملية التعليمية متمثلة في طريقة التدريس تحتم علينا أن تدخل ثلاثية جديدة في نظمنا التعليمية هي ثلاثية التفكير والخلق والإبداع .

هـ – جودة مصادر المعرفة :

إن طبيعة العصر الذي نعيشه في ظل الموجة الثالثة ثورة المعلومات وثورة الاتصالات فرضت علينا مفاهيم جديدة في العملية التعليمية فالأستاذ لم يعد مصدر المعرفة الوحيد والكتاب أيضاً لم يعد مصدر المعرفة الوحيد .

وباختصار فإن المعرفة بصفة عامة لا يمكن أن تستقي من مصدر واحد من مصادر المعرفة التي أصبحت متعددة ومتنوعة ومتمثلة بصفة عامة في المصادر التكنولوجية المتقدمة . فإذا نظرنا إلى الأستاذ كمصدر للمعرفة فسوف نجد أن دوره كما سبق أن ذكرنا قد تغير بل قد يكون قد تضاءل وإذا نظرنا إلى الكتاب فسوف نجد أن شكله قد اختلف وإذا نظرنا إلى المكتبة فسوف نفاجأ باختفاء الأرفف بما عليها من مجلدات تكسوها الأتربة

وتتفتح الآفاق أمامنا حتى نجد أن شكل الجامعة نفسها سوف يكون مختلفاً ، بل هو أصبح كذلك بالفعل لدرجة أنه أصبح من حقنا أن نتساءل هل وجود الجامعة بشكلها التقليدي كمصدر للمعرفة – أصبح مسألة ضرورية .

و - جودة الإدارة الجامعية واللوائح الحاكمة :

نجد أن الإدارة الجامعية في ظل المتغيرات المتلاحقة لا بد وأن تأخذ شكلاً جديداً في عنصر من عناصرها الأساسية مثل التخطيط والتنظيم والرقابة وغيرها . فالإدارة هنا لا بد وإن تضع في اعتبارها نظم التعليم المستمر والتعليم الذاتي والتعليم عن بعد والتدريب أثناء الخدمة والتدريب التحويلي ذلك أن المعرفة كما سبق أن ذكرناه تتضاعف بشكل متسارع وفيما يشبه المتوالية الهندسية ، كما أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى اختفاء مهن كثيرة واستحداث مهن جديدة مما يؤكد على ضرورة مرونة الإدارة الجامعية واللوائح المنظمة للعمل داخل الجامعة بحيث تتيح هامشاً واسعاً من حرية الحركة لإنشاء برامج جديدة وإلغاء برامج بالية والاستعانة بكوادر مدربة من قطاعات مختلفة حتى من خارج الجامعة وتوثيق الصلة بين الجامعة والمجتمع.

والمجتمع بما فيه من مؤسسات استثمارية ومصانع ورجال أعمال بحيث تكون الجامعة هي بيت الخبرة ومركز الاستشارات ومعامل البحوث وورش التجارب التي تقدم للمجتمع خلاصة نتاجها الفكري والعلمي وصولاً إلى حلول علمية مدروسة لمشكلاته .

ز - جودة تقويم الأداء الجامعي :

والتقويم هو في الواقع حلقة رئيسية من حلقات تطوير النظام الجامعي تظهر واضحة جلية في عملية التقويم فإذا كان التقويم مرادفاً للامتحان ، وكان الامتحان مرادفاً للاسترجاع قام بناء العملية التعليمية على التلقين والحفظ .

أن التقويم عملية متعددة الجوانب تتضمن الأستاذ ووسائط المعرفة ومصادرها والتكنولوجيا المتقدمة والمنشآت الجامعية والمعامل والورش والخدمات ونظام الإدارة وطرق الامتحانات والعلاقات الإنسانية ومنظومة القيم داخل المؤسسة الجامعية .

بالضرورة خطة مدروسة وخطوات عملية على طريق تنمية المجتمع وتطوره والتغلب على مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية .

المراجع :

- أحمد سيد مصطفى (1997) إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي - أعمال مؤتمر الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي - كلية تجارة بنها .
- حسين كامل بهاء الدين (1997) التعليم والمستقبل – دار المعارف . مصر- (2000) الوطنية في عالم بلا هوية . دار المعارف مصر .